الإتحاد البرلماني الدولي

الإتحاد البرلماني الدولي هو من رواد المدافعين عن الديمقراطية، ويعمل على تعزيز ودعم المؤسسة البرلمانية، ومن ثم، فإنه يساعد البرلمانيين على تمثيل ناخبيهم، بحرية وأمان وفعالية.

صوت عالمي

تمثل البرلمانات الوطنية حجرة الزاوية بالنسبة للديمقراطية، فالبرلمانيون هم المسؤولون في نهاية المطاف عن سن قوانين سليمة وعن مراقبة عمل الحكومة.

ويمثل الإتحاد البرلماني الدولي المحفل العالمي الذي ييسر فيه إجراء اتصالات متعددة الأطراف بين برلمانيين ينتمون إلى ما يزيد على ١٤٠ برلمانا وطنيا. لذلك، فإنه يعد المنظمة الوحيدة من هذا النوع التي تتمتع بشرعية على الصعيد العالمي.

والإتحاد البرلماني الدولي هو هيئة مستقلة تتمتع بحكم ذاتي، وتمول البرلمانات الأعضاء الجزء الأكبر من ميزانيته، ومندوبو البرلمانات الأعضاء هم الذين ينتخبون رئيسه ولجنته التنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة أسسها عام ١٨٨٩ مفكرون سياسيون ذوو بصيرة كانوا يرون في تحسين الاتصالات بين برلمانات مختلف البلدان أمرا يساعد على الحد من التوترات الدولية وعلى المساهمة في تحقيق السلم والرفاهية في العالم.

وهذا الرأي الذي كان يمثل نقطة الانطلاق قد أثبت جدارته في الفترات المظلمة التي شهدها القرن العشرون، ومازال يثبت جدارته أكثر من أي وقت مضى في عالمنا هذا.

ومازال الإتحاد البرلماني الدولي يعمل بنشاط في مختلف الأماكن الساخنة في العالم من أجل المساعدة على تفادي نشوب نزاعات أو تسويتها وعلى رعاية البرلمانات الناشئة.

والإتحاد البرلماني الدولي يتيح للبرلمانيين في العالم والبالغ عددهم ٤٠,٠٠٠ برلمانيا فرصة التعبير بصوت جماعي في الشؤون الدولية.

وبصفته هذه، يمثل الإتحاد البرلماني الدولي باستمرار جسرا متزايد الأهمية بين البرلمانيين من جهة والهيئات الدولية المسؤولة عن اتخاذ القرار من جهة أخرى في مجالات مثل تعزيز السلم والتجارة الدولية.

هذا وقد قام الإتحاد البرلماني الدولي بدور مهم في زيادة مشاركة المرأة في مجال النشاط البرلماني.

ويحرص الإتحاد البرلماني الدولي على أن تحترم حقوق وحرية البرلمانيين في البلدان التي تعرض فيها حريتهم في التعبير للخطر.

نشاط الإتحاد البرلماني الدولي

الأعضاء

يضم الإتحاد البرلماني الدولي أعضاء يزيد عددهم على ١٤٠ برلمانا وطنيا. وتعكس تشكيلة الوفود الوطنية التوازن القائم في البرلمانات متعددة الأحزاب. وتمول ميزانية الموظفين والبرامج عن طريق مساهمات الأعضاء المتأتية من الأموال العامة.

المجلس القيادي

المجلس القيادي هو الهيئة العامة المسؤولة عن وضع سياسة الإتحاد البرلماني الدولي ويرأسه رئيس الإتحاد البرلماني الدولي، وهذا المجلس مسؤول عن اعتماد البرامج وتحديد الميزانية والقواعد المتعلقة بقبول أو تعليق عضوية الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة. وتعود إلى هذا المجلس أيضا مسؤولية انتخاب الرئيس والأمين العام.

اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية مكونة من ١٥ مندوبا يمثلون التشكيلة الجغرافية والسياسية للإتحاد البرلماني الدولي ويرأسها رئيس الإتحاد البرلماني الدولي. واللجنة التنفيذية مسؤولة عن الشؤون الإدارية داخل الإتحاد البرلماني الدولي حيث تقوم بإعداد توصيات تعرض على المجلس القيادي.

الجمعية

تعقد الجمعية اجتماعين في السنة حيث تتيح لمندوبي البرلمانات الأعضاء فرصة تبادل الآراء. ويعكس جدول أعمال كل جمعية قضايا الساعة في العالم والقضايا الجارية. هذا وتقدم اللجان الدائمة تقاريرها إلى الجمعية، وتقوم بإعداد وتقديم قرارات لاعتمادها. وهذه اللجان هي: اللجنة المعنية بالسلم والأمن على الصعيد الدولي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة واللجنة المعنية بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

اجتماع النساء البرلمانيات

تعقد النساء البرلمانيات اجتماعات لدى انعقاد كل جمعية لمناقشة المسائل المتعلقة بوضع المرأة. وقد تم البدء في عقد مثل هذه الاجتماعات سنة ١٩٧٨ وأصبحت في سنة ١٩٩٩ جزءا لا يتجزأ من هيكل الإتحاد البرلماني الدولي.

مناظرات ونقاشات

تتيح الجمعيات فرصة عقد اجتماعات غير رسمية يشارك فيها برلمانيون وخبراء وصحافيون لمناقشة مسائل شتى منها مسألة الاتجار في الأطفال ومسألة الجنسية وحالات عديمي الجنسية.

المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات

عقد المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات في مقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، وهذا الحدث الهام الذي نظمه الإتحاد البرلماني الدولي جمع رؤساء برلمانات العالم. وفي إعلان رسمي، لفت المؤتمر الانتباه إلى طبيعة العديد من التحديات التي تواجهها الديموقراطية عالميا وإلى الحاجة إلى أن تشترك البرلمانات الوطنية بأكثر فعالية في إيجاد ردود لهذه التحديات على الصعيد العالمي.

■ إن الديمقراطية مفهوم هش في العديد من المناطق في العالم وسيظل كذلك، علما بأن هذا المفهوم غالبا ما يكون مشوبا بالعيوب بشكل خطير من الناحية التطبيقية. وعندما تصبح الديمقراطية راسخة، فإنه يجب على المؤسسات الديمقراطية أن تتكيف باستمرار مع التحديات الجديدة الكبرى المرتبطة بالعولمة. وقد ركز المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في نيويورك انتباهه إلى ظهور "نقص ديمقراطي" خطير. فالبرلمانات الوطنية إذا فقدت نفوذها فإن ذلك سيؤدي لا محالة لفقدان الشعب لسلطته.

وقبول أي من ذلك قد يعتبر كارثة بدون شك، فتعميم الديمقراطية هو نقطة انطلاق وليس هدفا في حد ذاته. والمؤسسات البرلمانية أثبتت عبر التاريخ وبوضوح أنها تتمتع بمرونة، ومع ذلك، فإن من الواضح أن العديد من الأمور التي تهدد فيما يبدو حياتنا الديمقراطية، سواء كان ذلك ناتجا عن الإرهاب أو عن التجارة العالمية لم تعد تحل في إطار البلدان على انفراد.

والواجب الأول لأي برلمان هو بناء أسس متينة للديمقراطية تكمن في التمثيل والمسؤولية. وفي هذا الخصوص، على القوي أن يساعد الضعيف وأن يعمل على عدم قبول الفشل. وبالاضافة إلى ذلك، فإن التحدي الذي يواجهه البرلمانيون في القرن الحادي والعشرين في كل مكان هو العمل على أن تكون مواقفهم وتوجهاتهم تتميز بمنظور عالمي لخدمة الأفراد الذين انتخبوهم.

وهدف الإتحاد البرلماني الدولي هو المساعدة على تحقيق ذلك.

بيير فردناندو كازيني
رئيس الإتحاد البرلماني الدولي

تعزيز الديمقراطية

■ كان مؤسسو الإتحاد البرلماني الدولي يرون أن السلم في العالم والديمقراطية البرلمانية أمران متلازمان بشكل كبير، لذلك ما زالت أ نشطة هذه المنظمة تعكس هذه الرؤية.

هذا وقد قام الإتحاد البرلماني الدولي بدور كبير في إعداد مبادئ الحكم الديمقراطية المقبولة عموما وإعداد المعايير الدولية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ولتسيير أنظمة متعددة الأحزاب. ويعد المنشوران اللذان أعدهما الإتحاد البرلماني الدولي وهما "الإعلان بشأن معايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة" و"الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية" عنصرين رئيسيين للتفكير البرلماني المعاصر.

هذا وتعد الخبرة الجماعية لأعضاء الإتحاد البرلماني الدولي مصدر قوة فريد من نوعه في تعميم ممارسات ديموقراطية سليمة. والبرلمانيون يقدمون المشورة والنصائح والعديد من أشكال الدعم التقني لصالح البلدان التي تشهد مراحل انتقالية سياسية أو فترات ما بعد النزاعات.

وفي السنوات الأخيرة، قام الإتحاد البرلماني الدولي بدور نشط في إقامة أنظمة برلمانية في ما يزيد على ٥٠ بلدا منها أفغانستان وألبانيا وغينيا الاستوائية والعراق ونيجيريا وباكستان ورواندا وسري لانكا وتيمور الشرقية وأوروغواي.

والبعض من أنشطة الإتحاد البرلماني الدولي الأكثر أهمية تتم في الكتمان وفي الكواليس عندما تفشل المفاوضات بين الأجهزة التنفيذية الحكومية. وغالبا ما أفضت اتصالات بناءة بين زملاء برلمانيين يتحلون بالصبر إلى نتائج وذلك في وقت عم فيه التشاؤم في المقالات الصحفية الرئيسية.

والديمقراطية مفهوم عالمي يتمتع بموجبه جميع الناخبين بحقوق متساوية في التمثيل في البرلمانات وبحرية التعبير، غير أن تطبيق هذا المفهوم مازال لم يتحقق بعد في جميع أنحاء العالم.

فبعض البلدان مازالت تخشى حرية التعبير التي تعد عنصرا أساسيا في مبدإ النقاش البرلماني. وثمة برلمانيون شجعان ما زالوا يعرضون أنفسهم للخطر كل يوم تقريبا وذلك بالتحدث باسم ناخبيهم. وما زال الإتحاد البرلماني الدولي يعمل بنشاط لمساندة الذين يضطهدون أو يسجنون لمجرد التعبير عن أفكارهم.

ويعد الإتحاد البرلماني الدولي، على الصعيد العالمي، من رواد المبادرين باشتراك المرأة في المسار البرلماني. وقد تم في النصف الثاني من القرن العشرين القضاء على العديد من العوائق التي كانت تقف أمام المساواة وذلك بفضل شغل المرأة لمناصب حكومية في مختلف المستويات إلى جانب الرجل. ومع ذلك، فإن الإحصاءات المتوفرة على الصعيد العالمي تشير إلى أن نسبة الرجال من مجموع البرلمانيين في العالم تساوي ٨٤٪. وفي بعض المناطق في العالم، مازال لم يتحقق هناك بعد أي تقد م في مجال المساواة بين الرجل والمرأة.

الإتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة

■ نظرا إلى مهمته المتمثلة في العمل على تعزيز الديمقراطية و تحقيقها في العالم، فإن الإتحاد البرلماني الدولي يقوم بدور متزايد الأهمية في نظام العلاقات الدولية المتمحورة حول منظمة الأمم المتحدة.

ويساند الإتحاد البرلماني الدولي بشكل كبير الدور الرئيسي الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم وتعزيز مبادئ الديمقراطية. ولكنه يظل منظمة فريدة من نوعها لأنه يمثل البرلمانات وهو ليس منظمة دولية حكومية كمنظمة الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيز المتزايد للسلطة في الهيئات التنفيذية للحكومات والمؤسسات الدولية هي إحدى النتائج التي أفضت إليها العولمة والتي تشغل بال العديد من البرلمانيين وتحد من مقدرتهم على تمثيل ناخبيهم.

وقد ألح المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات على الأهمية المتزايدة لإضفاء صيغة برلمانية على نشاط منظمة الأمم المتحدة واعتقاده بأن التعاون الدولي لا بد وأن يشمل مساهمات كل الأطراف المعنية بالمجال السياسي.

"البرلمانات هي الأمينة الرئيسية للشرعية الديمقراطية، فبفضل الصلاحيات التشريعية التي تتمتعون بها، أنتم البرلمانيون، وبفضل الولاية الديمقراطية، يمكنكم العمل كمنبر حقيقي للشعوب فيما وراء الحدود التقليدية. ولكم دور فريد من نوعه يتمثل في جعل مؤسسات كمنظمة الأمم المتحدة أقرب من الشعوب التي هي في خدمتها ".

كوفي أنان
الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

ومن العوامل التي تسمح بتحقيق ذلك، ثمة صفة المراقب الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة التي منحت للإتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٢ وكذلك الحق الاستثنائي الذي منح له والمتمثل في تعميم الوثائق لدى انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

ويعمل الإتحاد البرلماني الدولي بصورة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للاجئين و المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب منظمة الأمم المتحدة للأيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والإدارة المعنية بالنهوض بشؤون المرأة .

الإتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية

■ أدت التغييرات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد الكلي ولا سيما تطور التجارة الدولية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية إلى إنشاء آليات عالمية جديدة في مجال اتخاذ القرار والرقابة. وهذه التغييرات وإن كانت مثيرة للجدل فإنها ضرورية ومفيدة في معظم الحالات.

ويرى العديد من الملاحظين أن منظمة التجارة العالمية هيئة حكومية دولية لها مسؤولية خاصة، وبالفعل فإن قراراتها التي تؤثر بشكل مباشر في حياة الملايين من البشر في العالمين المتقدم والنامي لا تخضع للرقابة البرلمانية إلى حد كبير.

وقد بدأ الإتحاد البرلماني الدولي مشاورات مع منظمة التجارة العالمية في سنة ٢٠٠١ لمعالجة هذا الوضع، وقد أفضى ذلك إلى تنظيم مؤتمر حول منظمة التجارة العالمية بمشاركة البرلمان الأوروبي، ويعقد هذا المؤتمر سنويا، ويعقد كذلك عند انعقاد الاجتماعات الوزارية التي تنظمها منظمة التجارة الدولية.

وقد عقد هذا المؤتمر للمرة الرابعة في هونغ كونغ في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٥ ، وقد أجمع الكل على أن هذا الوصل البرلماني يساعد على ترسيخ سياسة منظمة التجارة العالمية وعلى جعلها منظمة مسؤولة بشكل أكثر.

"إن دور البرلمانيين هو بطبيعة الحال دور حاسم في تحديد السياسة العامة وتنفيذها وتفسيرها. والبرلمانيون غالبا ما يواجهون مخاوف المواطنين اتجاه العولمة. وبعبارة أخرى، أدت العولمة الاقتصادية إلى إزالة السياسة التجارية من أيدي الخبراء وإعادتها إلى السياسة".

باسكال لامي

المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

حماية حرية التعبير

■ ضمن البرلمانيين البالغ عددهم ٤٠,٠٠٠ برلماني في العالم، هناك رجال شجعان ونساء شجاعات يخاطرون بمستقبلهم وحتى بحياتهم من أجل الدفاع عن معتقداتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجود برلمان لا يضمن بالضرورة الحق في وجود المبدإ البرلماني الأساسي لحرية التعبير والنقاش، وتخشى بعض الحكومات هذه الحرية إلي درجة أنها تضايق من ينتقدها بل وتسجنه أو تغتاله. وفي هذه الحالات، يرى بعض البرلمانيين، ويا للأسف، أن الحصانة البرلمانية لا تنفع.

وقد أنشأ الإتحاد البرلماني الدولي لجنة معنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين عام ١٩٧٦ . وتتمثل مهمتها في تقصي انتهاكات هذه الحقوق وفي إيجاد حلول لها. ومنذ تاريخ إنشائها، درست هذه اللجنة ما يزيد على ٥٠٠ حالة في أكثر من ١٠٠ بلد. وقد تمكنت في معظم الحالات من إيجاد حل مرض للقضايا المعروضة. وتعمل هذه اللجنة أساسا عن طريق حوار مع السلطات المعنية وتلفت انتباه المجتمع الدولي لحالات الانتهاكات كلما رأت ذلك مناسبا.

"لولا هذه اللجنة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين لكان الوضع أسوء، وعلينا إذن أن نستغل هذه اللجنة التي هي في خدمة البرلمانيين."

السيد/يافوفي أغبوييبو
(زعيم المعارضة،
توغو)

"لقد كان حضور وفد الإتحاد البرلماني الدولي في نجامينا أمرا حاسما في إطلاق سراحي ، لذلك فإنني أشكره وأشجعه على مواصلة جهوده في هذا الشأن باسم المسجونين السياسيين في العالم الذين يوجدون في سجون الديكتاتوريين".

السيد/نغارليجي يورونغار
(مرشح سابق لرآسة الدولة، تشاد)

ودافع الإتحاد البرلماني الدولي عن العديد من البرلمانيين الذين سجنوا في ميانمار وما زال يعمل على تحرير برلمانيين اختطفتهم عصابات مسلحة في كولومبيا. كما دافع الإتحاد البرلماني الدولي أيضا عن أربعة برلمانيين تركيين سابقين منهم السيدة ليلى زانا، وقد تم إطلاق سراحهم بالفعل في يوليو/ تموز ٢٠٠٤.

حالات حقوق الإنسان التي عالجها الإتحاد البرلماني الدولي، حسب المناطق (عام ٢٠٠٥)

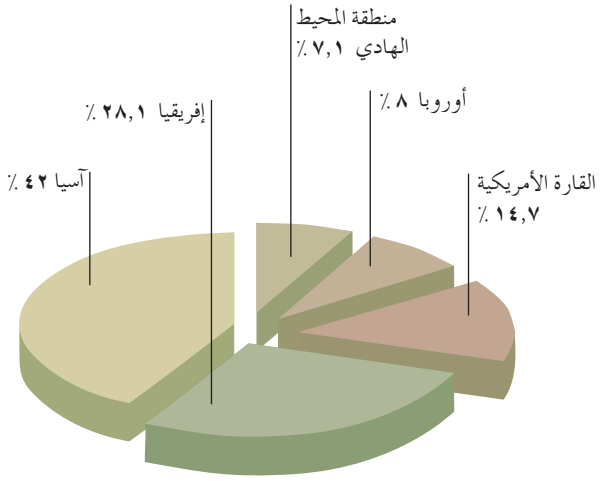

انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين، الانتهاكات المسجلة (عام ٢٠٠٥)

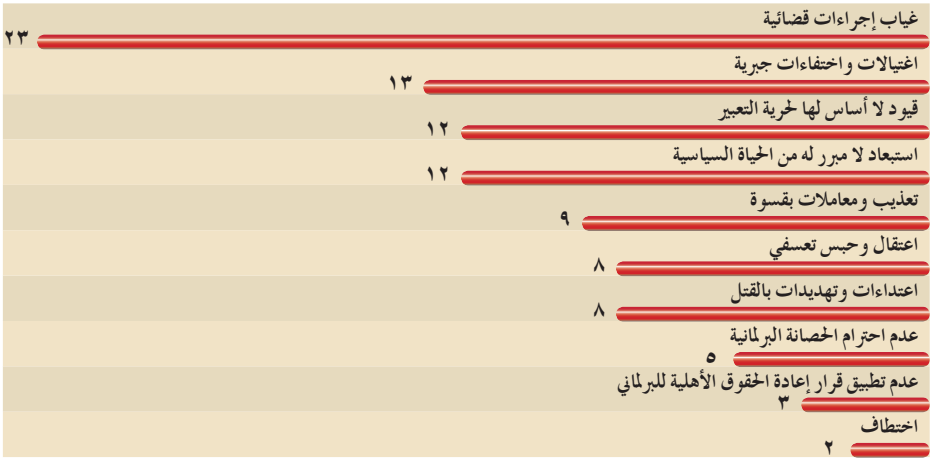

"أود أن أعبر هنا عن كل امتناني للإتحاد البرلماني الدولي وعن إعجابي بالنضال الذي خاضه إلى جانبنا من أجل الحرية، خلال سنوات المعاناة التي قضيناها".

السيد/ألفا كوندي
(مرشح سابق لرآسة الدولة، غينيا)

"ظللت في عزلة في السجون الماليزية أكثر من ست سنوات، ولما فقدت الأمل في أسوء الأوقات، وصلتني رسالة من الإتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي أعاد لي الأمل، ورأيت عندئذ أن هناك في هذا العالم أفرادا حريصين عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان يهتمون بقضيتي."

السيد/ أنوار إبراهيم
(نائب رئيس سابق لمجلس الوزراء، ماليزيا)

النساء في البرلمانات

■ عمل الإتحاد البرلماني الدولي باستمرار على تحسين وضع المرأة ولا سيما تشجيعها على المشاركة في السياسة.

ويقتضي مفهوم الديمقراطية ضمنا وجود تساو في حقوق جميع فئات المجتمع وتمثيلها. وقد أصبح الآن حق المرأة في التصويت أمرا واقعا في معظم أنحاء العالم ولكن مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والبرلمانية ما زالت دون المستوى العادل بكثير. ورغم زيادة عدد المناصب العالية التي تشغلها المرأة، ما زال الرجال يشغلون أكثر من ٨٠ ٪ من مقاعد البرلمانيين في العالم البالغ عددها ٤٠,٠٠٠ .

وتحقيق توازن في هذا المجال يقتضي وقتا طويلا، ومن الواضح كذلك أن على المرأة نفسها أن تبادر بشكل كبير في العمل على تغيير هذا الوضع، علما بأن الإتحاد البرلماني الدولي يحاول بقدر المستطاع العمل كوسيط في هذا الميدان.

المعدل العالمي للنساء في البرلمانات (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

الوضع في المجلسين معاً*

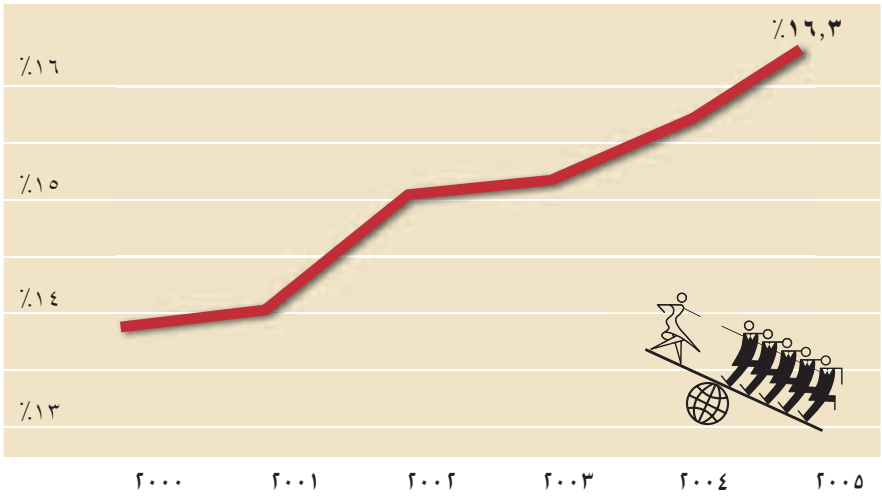

* لا يأخذ في الحسبان البرلمانات التي لم توفر معلومات.

نسبة النساء في أعلى مناصب الدولة

حسب بيانات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥

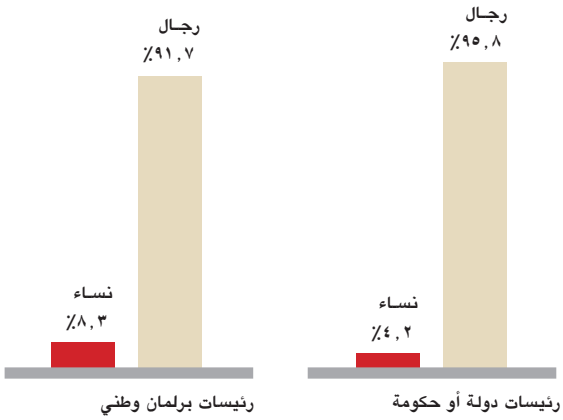

"إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهما إثراء متبادلا نظرا لما بينهما من اختلاف"

الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية،

الإتحاد البرلماني الدولي

وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع النساء البرلمانيات الذي ينظم لدى انعقاد كل جمعية للإتحاد البرلماني الدولي يمثل محفلا منتظما لاستعراض وضع المرأة ومناقشته. ويشارك ما يزيد على ١٠٠ برلمانية في هذا المحفل الذي أصبح جزءا رسميا من هيئات الإتحاد البرلماني الدولي ويقدم تقريره للمجلس القيادي.

ويتابع الإتحاد البرلماني الدولي أيضا تقدم نشاط المرأة في السياسة في جميع أنحاء العالم. ويحتفظ بسجلات تدون فيها التغييرات التي يشهدها حق المرأة في التصويت والترشح للانتخابات، ويتابع أيضا ما يحدث من تطور في أساليب تمثيلها في الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات. وتنشر بشكل دوري النتائج التي يتوصل إليها الإتحاد البرلماني الدولي والدراسات السياسية الأخرى المتعلقة بمسائل المساواة بين الجنسين. وقد أصبح الإتحاد البرلماني الدولي بالتالي مصدرا معترفا به في هذا المجال ومرجعا للمعلومات الإحصائية.

ويقوم الإتحاد البرلماني الدولي بإدارة مشاريع لتشجيع المرأة على المشاركة في السياسة، وينظم دورات تدريبية في هذا الشأن، ويساندها عندما تنتخب في البرلمان. وفي الوقت نفسه، يقوم الإتحاد البرلماني الدولي بالضغط على البلدان التي ما زالت تحرم المرأة من حق التصويت والترشح، ويساعد البرلمانات على معالجة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

كل ما تود معرفته عن البرلـ

■ من المعروف في العالم أن الإتحاد البرلماني الدولي يعد مصدرا فريدا من نوعه في توفير معلومات عن المواضيع البرلمانية.

ويعد الإتحاد البرلماني الدولي من أهم مصادر المعلومات بشأن البرلمانات، والقضايا البرلمانية والإجراءات البرلمانية، وقد أضاف الإتحاد البرلماني الدولي إلى مجموع منشوراته أكثر من ٥٠ منشورا من الدراسات التي أجراها خلال السنوات الخمسة الأخيرة.

وينشر الإتحاد البرلماني الدولي سلسلة من الأدلة للبرلمانيين تعالج قضايا دولية منها حماية اللاجئين وتشغيل الأطفال ومرض الأيدز. ويحتوي كل دليل على مراجع ونماذج لوضع تشريعات وطنية وممارسات تطبيقية للقوانين ذات الصلة.

وينشر الإتحاد البرلماني الدولي أيضا مراجع بشأن الديمقراطية البرلمانية والممارسة البرلمانية يعدها خبراء معروفون على الصعيد الدولي، وتعتبر هذه المؤلفات مراجع للبرلمانيين وللطلبة الذين يدرسون العلوم السياسية ودراسات قيمة تضاف إلى المكتبات البرلمانية.

■ ويصدر الإتحاد البرلماني الدولي تقارير متنوعة بشأن اجتماعات برلمانية وأنشطة أخرى إضافة إلى دراسات عن البرلمانات بدءا بإجراءات الميزانية والتجارة الدولية والتنمية المستدامة وانتهاءا بمحتويات وهياكل مواقع البرلمانات في شبكة الإنترنيت.

ويمكن الحصول على العديد من هذه المعلومات عن طريق موقع الإتحاد البرلماني الدولي في شبكة الإنترنيت www.ipu.org وعلى قوائم كاملة بشأن منشورات الإتحاد البرلماني الدولي وكيفية طلب هذه المنشورات. وهذا الموقع المتوفر باللغتين الفرنسية والإنجليزية زاره ما يزيد على ٢٣ مليون زائرا منذ تأسيسه عام ١٩٩٦ ويزوره حاليا أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ شخصا كل شهر.

قرن من الدبلوماسية النشطة وراء الكواليس

■ أسس كل من فريديريك باسي من فرنسا وراندال كريمير من بريطانيا العظمى الإتحاد البرلماني الدولي سنة ١٨٨٩. وكانا يعتقدان بشدة أن إقامة حوار بين البرلمانات وبين الحكومات أمر إيجابي في مجال الشؤون الدولية.

وتأسيس الإتحاد البرلماني الدولي يعود أساسا إلى مبادرة فرنسية انجليزية. والمؤتمر البرلماني الأول الذي عقد في فندق كونتينونتال بباريس جمع سبعة برلمانيين بريطانيين وخمسة وعشرين برلمانيا فرنسيا. وسرعان ما تحولت هذه الفكرة إلى أمر قائم بنفسه، فانضم إليها برلمانيون آخرون من أوروبا ثم من أنحاء أخرى من العالم.

وبعد ذلك بقليل، منح الإتحاد البرلماني الدولي في بداية عهده مكافأة اعترافا بعمله جاءت على شكل جوائز نوبل للسلم منحت لمؤسسيه الاثنين وللسيد ألبير جوبا، برلماني سويسري، وأول أمين عام للإتحاد البرلماني الدولي. ومنحت جوائز نوبل للسلم لثماني شخصيات مرموقة من الإتحاد البرلماني الدولي.

وما زال الإتحاد البرلماني الدولي يعمل باستمرار على تحقيق هدفيه المتمثلين في السلم والديمقراطية عبر القرن العشرين الذي تميز بتوترات وتغييرات سريعة. وقد كان الإتحاد البرلماني الدولي في أوقات الحرب والتوترات الدولية الوسيلة المتوفرة لاستمرار الاتصالات عندما يتوقف الحوار بين الحكومات ولا سيما خلال فترة الحرب الباردة.

والتهديدات التي يواجهها السلم والديمقراطية هي الآن مختلفة ولكن الدبلوماسية النشطة التي تجري وراء الكواليس بين البرلمانيين تكتسي أهمية كبرى أكثر من أي وقت مضى في المساعدة على تفادي النزاعات أو حلها.

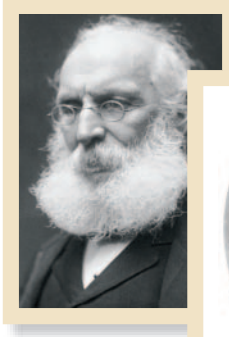

فريديريك باسي

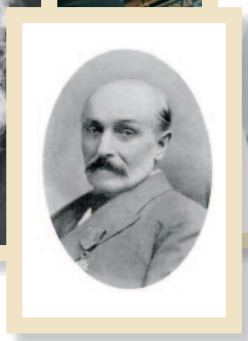

راندال كريمير

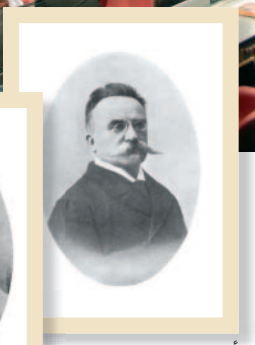

ألبير جوبا

في خدمة البرلمانيين في العالم

■ يوجد المقر الرئيسي للإتحاد البرلماني الدولي في جنيف منذ سنة ١٩٢١ . وفي عام ٢٠٠٣، انتقل الإتحاد البرلماني الدولي إلى فيلا كبيرة من فيلات بداية القرن العشرين اقتناها في ضواحي حي غران ساكونيه بجنيف، وقامت سلطات جنيف المحلية والسلطات الفدرالية السويسرية بمساعدة الإتحاد البرلماني الدولي على تجديدها لتلبية احتياجات الإتحاد البرلماني الدولي. وتسمى هذه الفيلا "دار البرلمانات" ويشتغل فيها ما يزيد على ثلاثين موظفا ويوجد فيها مركز فرديريك باسي للأرشيف وقاعة مؤتمرات مجهزة تجهيزا كاملا.

وموظفو أمانة الإتحاد البرلماني الدولي مسؤولون عن إدارة أعمال الأمانة اليومية للإتحاد البرلماني الدولي تحت إشراف الأمين العام. وجنسيات موظفي الأمانة تختلف كاختلاف نشاطات الإتحاد البرلماني الدولي.

وللإتحاد البرلماني الدولي مكتب مراقب دائم لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك.

وتعكس مهارات وخبرات هؤلاء الموظفين مهمة الإتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى أنشطة مذكورة في هذا المنشور، تعمل أمانة الإتحاد البرلماني الدولي في مجالات أخرى كالقانون الإنساني الدولي، وحرية التعبير

دار البرلمانات

وحماية الطفولة والمصالحة والمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومحاربة ختان الأنثى أو أعمال التطوع.

"إن عمل الأمانة بشكل فعال سوف يصبح أمرا حاسما بشكل متزايد بالنسبة لدور ونفوذ الإتحاد البرلماني الدولي في عالم الشؤون الدولية سريعة التغيرات، ويقتضي ذلك إيجاد حوار بناء بين الهيئات التشريعية التابعة للحكومات إذا أردنا تحقيق ازدهار مبادئ الديمقراطية البرلمانية في عصرالسياسة الجغرافية. ومهمتنا تتمثل في تيسير ذلك بطريقة تستفيد منها الأنظمة البرلمانية المتقدمة والنامية على حد سواء".

أنديرس ب. جونسون

الأمين العام، الإتحاد البرلماني الدولي

الإتحاد البرلماني الدولي
Inter-Parliamentary Union
Chemin du Pommier 5
CH-1218 Le Grand-Saconnex/Geneva

Tél. +4122 919 41 50
Fax. +4122 919 41 60
E-mail: postbox@mail.ipu.org
Web site: www.ipu.org

مكتب المراقب الدائم
للإتحاد البرلماني الدولي
لدى منظمة الأمم المتحدة

Office of the Permanent Observer
of the Inter-Parliamentary Union
to the United Nations
220 East 42nd Street
Suite 3002
New York, N.Y. 10017
USA

Tel. +1 212 557 58 80
Fax. +1 212 557 39 54
E-mail: ny-office@mail.ipu.org

حق التأليف، الإتحاد البرلماني الدولي (٢٠٠٦)
جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز نسخ جزء من هذا المنشور، أو حفظه في أي نظام بحث أو تحويله بأي شكل كان، سواء كان ذلك بطريقة إلكترونية أو آلية أو بطريقة التصوير أو التسجيل أوبأية طريقة أخرى دون ترخيص مسبق من الإتحاد البرلماني الدولي.

ويوزع هذا المنشور شريطة عدم إعارته أو نشره بطريقة أخرى، ولا سيما عن طريق الوسائل التجارية، دون الترخيص المسبق للناشر، ولا بأي شكل كان غير شكله الأصلي على أن يستوفي الناشر اللاحق بنفس الشروط.

طلبات الحصول على حق استنساخ أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه يرحب بها ويجب توجيهها إلى الإتحاد البرلماني الدولي. ويجوز للبرلمانات الأعضاء ومؤسساتها البرلمانية استنساخ أو ترجمة هذا المنشور دون ترخيص، وعليها إبلاغ الإتحاد البرلماني الدولي بذلك.

ISBN 92-9142-290-9